CERMAM - Genève

مركز الدراسات والبحوث العربية والمتوسطية

رد الفعل الاوروبي والامريكي على احداث نجع حمادي في مصر:ماذا نتج عنه؟

أطلق ثلاثة من المهاجمين النار على المصلين الأقباط فور خروجهم من قداس منتصف الليل لعيد الميلاد المجيد في السادس من يناير الماضي بمدينة نجع حمادي والتي تبعد عن القاهرة بحوالي 700 كيلو متر. وقد أسفر الحادث عن مقتل سبعة أقباط وضابط شرطة مسلم، وقد كان هذا الهجوم بمثابة ناقوس خطر، أثار جدل واسع في كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية علي السواء.

في هذا المقال نحاول تحليل ردود الافعال تلك والمقصود منها بل والنتائج التي تتولد عنها....

بعد أسبوعين من الهجوم على المصلين بنجع حمادي قام وفد الحريات الدينية (وهي وكالة تابعة للخارجية الأمريكية وتعمل علي نشر تقرير سنوي كل ابريل عن الحالة الدينية في العالم) بعمل زيارة عاجلة بهدف اعادة تقييم وضع الحالة الدينية في مصر. وعلى الرغم من ان الزيارة كانت قد تقررت قبل شهرين الا ان احداث نجع حمادي قد دفعت الوفد الى التفكير في تغيير وضع مصر بالقائمة من الدول التي تستدعي حالتها "المراقبة" إلى" الدول ذات الاهتمام الخاص" أي من مجرد مراقبة قضايا الحريات في مصر الى النظر الى وضع الاقليات باعتبارهم في احتياج الى مراقبة اشد. ولقد نقل أيضا الوفد الى المجلس القومي لحقوق الانسان في مصر عدم سعادة الجالية القبطية في الولايات المتحدة الامريكية بوضع الأقباط في مصر. وفي نفس السياق قامت تمارا كوفمان نائبة مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط، بعقد مجموعة لقاءات مع قادة ونشطاء حقوق الانسان في مصر لمناقشة احداث نجع حمادي.

من جانبه اصر البرلمان الاوروبي في اجتماعه بمدينة ستراتسبورج على التعبير عن قلقه إثر هذا الهجوم من خلال إصداره لذلك التصريح الذي قلت حدته عن المسودة الاولى بفضل مجهودات الدبلوماسية المصرية لتجميل صورة النظام المصري في الخارج، حيث أدانت المسودة الاولى الهجوم بشدة مطالبة الحكومة المصرية باحترام مبادئ الديموقراطية وحرية العقيدة والتي تنص عليها اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية.

ولكن هل يمكن اعتبار هذه التصريحات المختلفة بمثابة ضغط على النظام المصري؟

الإجابة: بالطبع لا

والسبب في ذلك هو تغليب المصالح الإستراتيجية علي تلك التي تسمى"بالمعياريــة أو القيمية". فعلى الرغم من أن الرئيس بوش قد جعل من"تعزيز الديموقراطية"وحقـوق الانسـان سياسـته المميـزة بعـد أحـداث 11 سبتمبر، إلا أن الرئيس الجديد للولايات المتحدة قد اعتبر هذا الامر شأنا داخليا يمكن دعمه من قبل الولايـات المتحـدة بـالطبع لكن مع بقاءه بعيدا عن التدخل الخارجي. وهو الأمر الذي أكد عليه في خطابه بجامعـة القاهرة في 4 يونيه الماضي حيث حرر أوباما سياسات بلاده الخارجية من " سياسات الدمقرطة" باعتبارها جزء من الايديولوجيـة الامريكيـة. فـالادارة الجديـدة اكـثر واقعيـة وادراكا لمصالحها، ومن ثم سعت إلي التخلي عما يتعـارض مـع هـذه المصـالح. ولـذلك حتى لو كان تصريح وفد الحريات الدينيـة شـديد اللهجـه إلا انـه لـن يـؤثر علـى شـراكة إستراتيجية ازدادت أيضاً أهميتها، لاسـيما بعـد تخلـي الولايـات المتحـدة عـن سياسـاتها القديمة.

وان كانت الشراكة الإستراتيجية المصرية الأمريكية تعطي نفوذا لمصـر، فـان أهميتهـا الإسـتراتيجية تعتـبر مفيـدة لهـا فـي علاقتهـا بالاتحـاد الأوروبـي. فـإذا كـان رد الفعـل المصري بشـان التصـريح الأوروبـي يعتـبر ضـعيف جـداً ويتسـم بعـدم المبـالاة إذا تمـت مقارنته برد فعل وزير الخارجية المصرية منذ عامين حين سـحب السـفراء المصـريين من 27 دولة اوروبية ردا على انتقاد البرلمان الاوروبي لحالة حقوق الإنسان في مصر، نفهم أن الاثنان وجهان لعملة واحدة. فان كان رد الفعل المبالغ لـم يكـن سـوي وسـيلة للتهديد من قبل دولة تعتمد بالأساس على وزنها الإقليمي، فان اللامبالاة تجاه التصريح الأخير تعكس نفس هذه الثقة.

فالنظام المصري يعلم جيدا ان الاتحاد الاوروبي لا يمكنه تشـكيل ضـغط حقيقـي عليـه لان الاخير يسعى للحفاظ على مصالحه الإستراتيجية في مصر. فلقد رفضت القـاهرة التصديق علـى خطـة العمـل المشـتركة والتابعـة لسياسـة الجـوار الأوروبيـة فـي 2007 بسبب رغبة الإتحاد الأوروبي إدراج بند يتعلق بحقـوق الإنسـان فـي مصـر، وذلـك علـى الرغم من الفوائد التي كان من الممكن ان تحصل عليهـا القـاهرة بعـد التصـديق علـى هذه الخطة. ومما لاشك فيه أن هذا الرفض يعكـس تأكيـدا لثقـة للنظـام المصـري فـي مواجهـة أي ضـغوط خارجيـة عليـه. فقـد اسـتطاعت الحكومـة المصـرية وضـع الاتحـاد الأوروبي أمام معادلة صفرية حيث وجد الاتحاد الأوروبي نفسه أمـام اختيـارين: إمـا أن يرفـض التصـديق فـي ظـل غيـاب شـروط حازمـة تتعلـق بالإصـلاح السياسـي وحقـوق الإنسـان فتكـون النتيجـة هـي فشـل مفاوضـات طويلـة وصـعبة مـع دولـة ذات أهميـة إستراتيجية، أو قبول التصديق في ظـل غيـاب هـذه الشـروط فتكـون النتيجـة خسـارته لمصداقيته كمروج وداعي لحقوق الإنسان. ومما لاشك فيه أنه وجد أن الاختيـار الثـاني هـو الـذي يحقـق لـه أقـل قـدر مـن الخسـائر لأن خسـارته لمصـداقيته كمـروج لحقـوق الانسان اقل تكلفة من فشل "سياسـة الجـوار" بأكملهـا فـي حالـة عـدم انضـمام دولـة مهمة كمصر إليها.

وأخيرا، يمكن القـول بـإنه لـو كتـب بعـض النجـاح لتلـك الضـغوط الأوروبيـة والأمريكيـة المتباطئة، فان هذا النجاح لن تستطيع سوي إجبار النظام المصري علـى إجـراء بعـض التغييـرات التجميليـة، وبالتـالي لـن تكـون النتيجـة سـوي سياسـة النظـام المصـري المعروفة "تغيير كل شئ حتى لا يتغير أي شئ".